إنتشار العلاقات القرابية كمنبئات بغياب ثقافة التطوع للعمل الأهلي

دراسة ميدانية

د/ وحيد مامون معوض عافية

مدرس بقسم الاجتماع- جامعه المنوفية

ملخص الدراسة

علي الرغم من أنه من المفترض أن تنظيمات المجتمع المدني ترتبط في أساسها بالتكوينات الاجتماعية التي تقوم علي أسس انجازية حديثة كالتعليم والمهنة والدخل والطبقة، إلا أن الواقع الاجتماعي في العديد من دول العالم العربي انعكس علي بنية تنظيمات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات الأهلية، فهناك جمعيات أهلية نشأت مرتبطة بالانتماءات العائلية والقرابية وأصبحت تعبر عن هذه الانتماءت، فبدلاً من أن تسهم تلك الجمعيات في تقديم بدائل موضوعية للانتماء علي النحو الذي يقلص من الانقسامات التي تمثلها الانتماءت العائلية، أصبحت هذه الجمعيات أدوات لتكريس هذه الانتماءات.

هذا الوضع أدي إلي ضعف بنية الجمعيات ومحدودية نجاحها في استقطاب مشاركة شعبية واسعة، ناهيك عن غياب آليات العمل الديموقراطي داخل هذه الجمعيات، ليس هذا فحسب بل وبشكل عام ارتباط الجمعيات بمجموعة محدودة من الأشخاص، الأمر الذي يؤدي إلي ضعف تجديد الدماء وحرمان الجمعيات من كفاءات جديدة، قد تكون قادرة علي تقديم خدمات وأفكار للعمل التطوعي، ومن ثم ضعف الثقة من الجمهور في مصداقية تلك الجمعيات وما يترتب عليها من غياب ثقافة التطوع والمساءلة والشفافية لأنشطة الجمعيات. وسعت الدراسة نحو التعرف علي مدي ما تلعبه الانتماءات العائلية والعلاقات القرابية من أدوار في غياب ثقافة التطوع للعمل الأهلي، وتوضيح مدي انتشار العلاقات القرابية وتأثيرها علي ثقافة التطوع للعمل الأهلي. وكشفت نتائج الدراسة أن انتشار العلاقات القرابية والانتماءات العائلية داخل تنظيمات المجتمع المدني، أثر علي نشر ثقافة التطوع للعمل الأهلي والخيري بين جموع المواطنين، كما ولد لدي البعض الآخر إحساساً بعدم الرغبة في تواجده داخل تلك التنظيمات. وتضمنت الدراسة الراهنة ثلاثة مفاهيم رئيسية وفرعية هي العلاقات القرابية أو العائلية – ثقافة التطوع – العمل الأهلي.

مقدمة الدراسة :

على الرغم من تزايد عدد المبادرات التطوعية وتنوعها فيما يتعلق بالبنية الأساسية للمجتمع المدني في السنوات الأخيرة، ما زال العمل التطوعي محدودًا من عدة زوايا، فالغالبية العظمى من المؤسسات المدنية تتمركز حول شخص واحد، وإلى جانبه دائرة ضيقة مساندة له، يحملهم على الانتظام في مجال الجمعيات الأهلية حب الظهور وطلب الشهرة.(بن نفيسه،١٩٩٥) بل زاد الأمر إلي اتخاذ العمل الأهلي وسيلة للصعود السياسي أو الوجاهة الاجتماعية، أو حتي تحقيق نفوذ في دائرة خاصة أو جماعة مهنية معينة.(زايد، ٢٠٠٢) فثمة عدد محدود للغاية من قادة هذه المؤسسات الذين يتمتعون بموهبة الإدارة ويخصص لها كل وقته وجهده، ويترتب على ذلك أن معظم هذه المنظمات تدور حول شخص واحد، تنهض على جهوده وتتقوض بذهابه، وهو ما يُرسى بدوره قاعدة الشخصنة في سلطة صنع القرار، ويجعل تلك المنظمات مشابهة إلى حد ما لبنية الدولة.(سعيد، ٢٠٠٤)

فقد أدى تخلي الدولة تدريجيًا عن القيام بدورها في العديد من مجالات الخدمات إلى وجود فراغ كبير، أُلقيت مسئولية ملء هذا الفراغ على عاتق الجمعيات الأهلية ومثيلاتها من منظمات المجتمع المدني.(إبراهيم، ١٩٩٨) وسواء أُسست هذه المنظمات لأداء وظائف ذات أهمية بالنسبة للمجتمع، أو أن المجتمع قد أوجد هذه التنظيمات تلقائيًا لتقوم بإشباع احتياجات عجزت الدولة عن توفير إشباع لها، فإنه من المؤكد أن وجود هذه المنظمات وأدائها لمهامها في نطاق الواقع الاجتماعي يُعد مؤشرًا أساسيًا على تآكل أو عجز فاعلية الدولة في هذه المجالات.(العامري، ٢٠٠١) وأيًا كان المُشجع على قيام هذه المنظمات فإن النتيجة واحدة، هي مئات الجمعيات والمنظمات التي تنشط حول أهداف مفتته وقضايا جزئية دون الارتباط بالأسباب المشتركة لهذه المشاكل، ودون وضوح حول إمكانية التنسيق والتعاون بينها لمواجهة هذه الأسباب التي تعود بالأساس إلى العولمة وسياساتها.(عبد الرشيد، ٢٠٠٠)

وعلي الرغم من أن المجتمع المدني ومنظماته قد ارتبط في نشأته بالنخبة والمثقفين، حيث لعب التعليم والإنتماء الطبقي دورًا في هذه النشأة، وإرتبط ذلك برجال الأعمال والمُصلحين، فإن ذلك لا يمنع من الأخذ في الإعتبار خطر تحول مؤسسات المجتمع المدني إلى خدمة المصالح الخاصة والشخصية، أو الوصول إلى مراكز النفوذ السياسي والاقتصادي. فأعضاء المنظمات الأهلية تختلف رؤاهم وتتباين مصالحهم، إضافة إلى ذلك أن المجتمع المدني بطبيعته التعددية لقوى المجتمع المختلفة، لا يلغي بل لا يحد من تملك الثروة ولا من التفاوت الطبقي، وإن كان بصورة مباشرة يساعد على ذلك، فلا يخلو المجتمع المدني من تناقضات طبقية وعصبوية تتطلب وجود الدولة.(ياسين، ١٩٩٩)

وفي ظل التحولات العالمية ونمو دور المجتمع المدني وكثرة أعداد المنظمات الأهلية، وبروز قيادات تنتمي إلى الطبقات الوسطي، احتلت مكانة اجتماعية كبيرة ساعدها في ذلك هيمنتها وسيطرتها على منظمات حققت لها نجاحات كبيرة سواء ماديًا أو اجتماعيًا، واستفادت بحكم موقعها سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، وبالتالي لم يعد العمل الأهلي يمثل لها قيمة سوى تحقيق مكاسب شخصية، ومن ثم لم يعد العمل التطوعي يرتبط بالنخبة الاجتماعية والاقتصادية، بل أصبح يمثل بالنسبة للبعض نقطة انطلاق هامة نحو تقلد مناصب اجتماعية أو غيرها.

إشكالية الدراسة :

لعل المتابع لطبيعة التحولات التي مر بها المجتمع المصري يلاحظ أنه في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، زاد الاهتمام بدراسة دور المجتمع المدني وتكويناته، تلك التنظيمات التي لعبت دورًا ملحوظًا في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كثير من الدول النامية، خاصة بعد تعثر خطط التنمية التي اضطلعت بها الحكومات، مما اضطرها إلى البحث عن منهج يكون أكثر التزامًا وأكثر مرونة وكفاءة في العمل التنموي، ولا تحركه في نفس الوقت بواعث الربح الخاص، وقد تمثل هذا في جهود وأنشطة المنظمات الأهلية التي بدت للبعض قادرة على أن تلعب دورًا إيجابيًا في عمليات التنمية، وعلى أن تحقق مشاركة أكبر من جانب السكان في تحقيق أهداف التنمية.(وهدان، ١٩٩٦)

هذه الأشكال من التنظيمات ومن النخب هي عبارة عن أجيال متعاقبة تنتمي إلى مراحل مختلفة، الأمر الذي يوضح أن لكل شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي عبر التاريخ القوى الاجتماعية ذات المصالح المتعارضة، والتي

تصارع من أجل السيطرة على القوى الاجتماعية الأخرى من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها.(الباز، ٢٠٠٢) ومن ثم تعيد إنتاج نفسها بصورة تجعل منها نخبًا متنافسة ومتدافعة، تتصارع بعنف في مكان وبصمت في آخر، من أجل المكانة والمرتبة ومن أجل السلطة والمصالح، بل ومن أجل الوقوف في وجه الآخر المزاحم المنافس مفردًا كان أم متعددًا.(الجابري، ٢٠٠٥) وفي هذا الإطار تعاني هذه التنظيمات من النزعة الأبوية، حيث يسيطر بعض الأشخاص على مختلف تنظيمات المجتمع المدني، يتلاعبون بالانتخابات حتى يظلوا دائمًا على رأس المؤسسة، ومن الطبيعي أن تحيط بهم حاشية تزين لهم الاستمرار في هذا الاتجاه.(ليلة، ٢٠٠٧) بحيث يؤدي ذلك إلى تراخي عملية تداول المراكز القيادية، كما يؤدي ذلك أيضًا إلى تجميد تدفق الدماء وتغييرها، واستمرار تلك القيادات في مكانها يجعلها تميل إلى تأسيس مصالح مكتسبة في المكانة، إما لتحقيق مصالح شخصية أو الاستناد إلى المؤسسة المدنية كآلية من آليات الحراك السياسي. وهو ما يعني أن البعض ينظر إلى العمل التطوعي من زاوية الحصول على مكاسب مالية أو مكانة اجتماعية.(ثابت، ٢٠٠٠)

فهناك آلاف من الأشخاص الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى من المجتمع، كانوا ولا يزالون يترأسون العديد من الجمعيات الأهلية، ونظراً لأنه قد منع بعضهم من العمل السياسي المباشر، فقد لجأ العديد منهم إلى توجيه طاقاتهم نحو الجمعيات الأهلية.(إبراهيم، ١٩٩٨) بحيث بدت بعض هذه المنظمات "منظمات أشخاص" مثل ظاهرة "أحزاب الأشخاص" كما أن القصور في آليات اتخاذ القرار قد ارتبط هو الآخر بإدارة شخص واحد أو أثنين على الأكثر للعمل، يضاف إلى ذلك التوترات على مستوى المنظمة ذاتها، ثم الانشقاق وتأسيس منظمة أخرى.(قنديل، ١٩٩٨) وهو ما تلاحظ خلال الفترة الأخيرة من نشأة الكثير من مؤسسات المجتمع المدني مثل جمعيات رجال الأعمال، والتي تمارس بدورها الضغط على أجهزة الحكم والتشريع من أجل وضع مصالحها في الاعتبار، عند صياغة القوانين والسياسات الاقتصادية والاجتماعية،(شكر، ٢٠٠٥) وهو ما يؤكد ارتباط العمل الأهلي بطبيعة المجتمع الذي ينشأ فيه، وبنمط الإنتاج السائد وعلاقاته، وبنسق القيم التي تحكمه وعاداته وتقاليده، وبالسياق التاريخي الذي يعمل في إطاره أيضًا.(الباز، ١٩٨٩)

ولعل واحدًا من أهم الخصوصيات التي يمكن رصدها على كثير من مؤسسات المجتمع المدني في مصر ارتباطها بالانتماءات العائلية، فثمة مؤسسات بعينها تلعب فيها العائلة دورًا هامًا. الأمر الذي يطرح تساؤلاً عن مدي تحديد الإطار القانوني للعلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني؟ علي اعتبار أن هذه العلاقة هي التي أضفت الطابع العائلي علي مؤسسات المجتمع المدني كإمتداد لدور الدولة، بل إن التوريث أصبح السمة الأساسية للعاملين في هذه المؤسسات، وأصبحت العلاقات القرابية والعائلية هي الحاكمة في إدارتها، فهل هذا الوضع يساعد علي نمو وتطور المجتمع المدني ؟ وفي ضوء ما سبق جاءت فكرة الدراسة والتي يمكن طرحها في تساؤل عام مؤداه : إلي أي مدي يمكن خلق مجتمع مدني حقيقي في ظل هيمنة الانتماءات العائلية والعلاقات القرابية علي مجمل التنظيمات الأهلية ونجاحها إلي حد كبير في ضمان استمرارها علي رأس هذه التنظيمات ؟

أهداف الدراسة :

من خلال الطرح السابق لإشكالية الدراسة يمكن تحديد الهدف العام لها في التعرف علي مدي ما تلعبه الانتماءات العائلية والعلاقات القرابية من أدوار في غياب ثقافة التطوع للعمل الأهلي. وينبثق من الهدف العام للدراسة مجموعة أهداف فرعية يمكن طرحها علي النحو التالي :

١ – التعرف علي امكانية خلق مجتمع مدني حقيقي في ظل هيمنة الانتماءات العائلية والعلاقات القرابية على مجمل التنظيمات الأهلية ونجاحها في ضمان استمرارها علي رأس هذه المنظمات.

٢ – توضيح درجة اسهام تلك العلاقات في خلق مجتمع مدني حقيقي، أم أن الأمر لم يخرج عن كونه خلق منظمات أهلية عُصبوية.

٣ – كشف ما أدت إليه تلك العلاقات العائلية من تراجع لفكرة المجتمع المدني.

٤ – توضيح مدي انتشار العلاقات القرابية وتأثيرها علي ثقافة التطوع للعمل الأهلي.

٥ – التعرف علي مصير المجتمع المدني بعد هيمنة تلك العلاقات علي الجمعيات الأهلية وبروز ظاهرة التوريث في بعض هذه التنظيمات.

تساؤلات الدراسة :

من خلال الطرح السابق لإشكالية الدراسة وما صاغته وحددته من أهداف، تحدد التساؤل الرئيسي للدراسة علي النحو التالي : إلي أي مدي تلعب الانتماءات العائلية والعلاقات القرابية دوراً في غياب ثقافة التطوع للعمل الأهلي؟ وينبثق من التساؤل العام للدراسة عدة تساؤلات فرعية يمكن طرحها علي النحو التالي :

١ – هل يمكن خلق مجتمع مدني حقيقي في ظل هيمنة الانتماءات العائلية والعلاقات القرابية على مجمل التنظيمات الأهلية ونجاحها إلى حد كبير في ضمان استمرارها علي رأس هذه المنظمات ؟

٢ – هل ساهمت تلك العلاقات في خلق مجتمع مدني حقيقي أم أن الأمر ببساطة لم يخرج عن كونه خلق منظمات أهلية عُصبوية ؟

٣ – هل أدت تلك العلاقات العائلية إلي تراجع لفكرة المجتمع المدني أم أن الأمر ببساطة هو إحلال نخبة بأخرى وإدارة بيروقراطية بأخرى ؟

٤ – إلي أي مدي يؤدي انتشار العلاقات القرابية لتراجع ثقافة التطوع للعمل الأهلي؟

٥ – ما هو مصير المجتمع المدني بعد هيمنة تلك العلاقات علي المنظمات الأهلية وبروز ظاهرة التوريث في بعض هذه المنظمات ؟

مفاهيم الدراسة :

علي الرغم من أن الأصل في تكوين المجتمع المدني هو أن يشكل فضاءً خاصًا يمنح الأفراد القدرة على النشاط التطوعي والعمل الحر في إطار الصالح العام، فإن المجتمع المدني يشكل الجماعات الوسيطة بين الدولة والأفراد من ناحية، ويشكل وساطة بين الدولة والقطاع الخاص من ناحية أخرى. وهو ما يعني من حيث المبدأ أنه نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم علي تبادل المصالح والمنافع والحقوق والواجبات، هذا النسيج من العلاقات

يتجسد في مؤسسات تطوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية.(الزقم، ٢٠١٣) والدراسة الحالية بها عدد من المفاهيم يمكن عرضهاعلي النحو التالي :

مفهوم العلاقات القرابية أو العائلية :

نظراً لعدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه بين العلماء والباحثين للانتماءات أو العلاقات العائلية أو القرابية، فإن الباحث سيحاول التعرف علي المفهوم من خلال بعض المؤشرات وثيقة الصلة بالمصطلح، فمن الملاحظ أن النظام الأبوي يُشكل بنية اجتماعية وسيكولوجية متميزة، تُطبع العائلة والقبيلة والسلطة والمجتمع في العالم العربي، وتُكون علاقة هرمية تراتبية تقوم على التسلط والخضوع الذي يتعارض مع قيم المجتمع المدني واحترام حقوق الانسان. فمن الناحية البنيوية فالنظام الأبوي يتكون من طرق التفكير والعمل والسلوك، ويرتبط بنمط معين من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، الذي يتخذ من المجتمع شكلاً متميزاً يقابل المجتمع الحديث. وعلى الصعيد الاجتماعي يُهيمن النظام الأبوي على العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، التي تغلب عليها الانتماءات القبلية والطائفية والمحلية، لأن المجتمع الأبوي هو نوع من المجتمعات التقليدية التي تسودها أنماط من القيم والسلوك وأشكال متميزة من التنظيم، وهو يُشكل بنية نوعية متميزة تتخذ أشكالاً مختلفة. وتمتد جذور النظام الأبوي في العالم العربي الى النظام القبلي الذي يقوم على صلة الدم والقُربى والعصبية، وتكون من خلال شروط تاريخية وجغرافية وثقافية عن طريق سيطرة نوع من الثقافة التقليدية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الذي تكون أيضاً عن طريق نظام القبيلة الذي كان بديلاً للدولة وادارتها كتنظيم اجتماعي يقوم على القيم والعصبيات والعلاقات العشائرية.

هذه العلاقات غير العادلة وغير المتكافئة لابد وأن تُولد صراعاً اجتماعياً، وبحسب "فروم" فإن العلاقة ذات النزعة الأبوية هي علاقة استبدادية تسلطية قد تؤدي الى استجابات متعارضة، فهي إما أن تؤدي الى الخضوع الزائد عن اللزوم إلى التسلط أو النبذ التام لسلطته والتمرد عليه، وهو مصدر من مصادر ثنائية التسلط والخضوع. في مثل هذه المجتمعات الأبوية التقليدية تصبح الثقافة هجينية بل ومهجنة وتستخدم كأداة خطاب للسيطرة والخضوع، بدلاً من التواصل والتفاهم والحوار العقلاني الرشيد. كما أن هذه العلاقة التسلطية تلغي الحرية مثلما تلغي الحوار والتفاهم في الأسرة وفي المجتمع وكذلك في السلطة، من حيث هي فعل حواري بين أفراد مستقلين يتخطى العائلة الى السلطات الحاكمة التى هي أساساً سلطات عائلية أيضاً، تهتم بمصالح العائلة لا بمصالح الشعب والوطن. وهكذا ينتقل الاستبداد والتسلط من العائلة الأبوية الى السلطة الحاكمة.(الحيدري، ٢٠١٠)

كما أن القرابة كما يقول "رفزر" هي الاعتراف الاجتماعي بالروابط الحياتية، وتعطي روابط القرابة المعترف بها في المجتمعات المختلفة الناس الحق في التعاون المتبادل، لتحقيق مصالح عامة وتمنح البعض السلطة علي الآخرين. وهي نتاج وحدة العلاقات القرابية التي تقوم على صلات الدم والقربى، التي توحد العائلة والعشيرة بقوة الالتحام والتضامن الداخلي القائم على رابطة الدم والمصالح المادية والاجتماعية، وهذه السطلة لا تستمد مقومتها من الفرد بل من البناء العائلي والعشائري، وبذلك تكون السلطة جماعية وليست فردية وتنتجها العائلة أو العشيرة كوحدة قرابية كاملة سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، وليس من الضروري أن تكون السلطة فيها وراثية. ويعتبر بعض الباحثين أن العلاقات القرابية والولاء القرابي أو العائلي في بعض المجتمعات النامية، يؤدي

إلي تعثر تطبيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، ونتيجة تأثير هذا الولاء كثيراً ما يُفضل الأقارب لإحتلال المراكز والوظائف دون مراعاة لجدارتهم بتلك المراكز. بناءً علي ما سبق يمكن تعريف الانتماءات أو العلاقات العائلية أو القرابية **إجرائياً** بأنها عبارة عن مجموعة من الأشخاص ينتمون إلي عائلة واحدة أو أسرة ما، وتقوم بنيتهم على وحدات اجتماعية أساسها القرابة التي تتمثل بالعائلة، في كيان أهلي تطوعي دفعهم إلي ذلك تحقيق مصالح عامة للمواطنين أو تحقيق أغراض شخصية لهم من وراء انتمائهم لهذا التنظيم.

مفهوم ثقافة التطوع :

تستند ثقافة العمل التطوعي في المجتمع العربي في قسمها الموروث إلى المرجعية التراثية الدينية، بينما تستند في قسمها الوافد إلى المرجعية الوضعية العلمانية، وتتسبب هذه الازدواجية في ظهور ازدواجية المرجعية المعرفية في هذا الميدان، لتسبب كثيرًا من التناقضات والانقسامات داخل خطاب الثقافة السائدة للتطوع؛ إذ يعمد أنصار الموروث إلى التركيز على المضمون الديني الإسلامي للتطوع، مع إعطائه تفسيراً ضيقاً لا يتسع في كثير من الحالات لغير المسلمين، وذلك كلما وجدوا أنصار الوافد يركزون بدورهم على المضمون المادي الدنيوي للتطوع وينفون – أو يتجاهلون– أية أبعاد روحية أو دينية له، ولا يعود مثل هذا الانقسام إلا بآثار سلبية على ثقافة التطوع بصفة عامة. كما تسبب إشكالية ازدواجية المرجعية ضرراً آخر لثقافة التطوع في المجتمع العربي، بإسهامها في إيجاد منافسة غير متكافئة بين المكون الموروث والمكون الوافد؛ حيث لا يجد أنصار الوافد مانعاً – حسب مرجعيتهم المعرفية – يمنعهم من قبول التمويل الأجنبي، أو العمل طبقاً لأجندة أولويات لا تخدم المجتمع العربي الذي يعملون فيه بالضرورة، فضلاً عن الآثار السلبية لتلك الأجندة على نظام القيم والأخلاقيات في مجتمعنا العربي، ليس هذا فحسب وإنما يؤدي التمويل الأجنبي إلى خلق حالة من التناقض في منظومة القيم والمبادئ التي تقوم على أساسها ثقافة التطوع؛ فبينما تؤكد الثقافة الموروثة على قيم الاعتماد على الذات والتضحية والبذل والعطاء من ذات اليد والإيثار، تأتي الثقافة التطوعية الوافدة – بقبولها التمويل الأجنبي– لتؤكد على قيم التواكل على الغير، أو التطوع بأموال الآخرين واستمرار الخضوع وذل المسألة.(غانم، ٢٠٠١) وتشير الإحصاءات إلي أن لدينا عدداً كبيراً من الجمعيات الأهلية المتخصصة بكل الجوانب، ما يعني على الأرض ضرورة وجود مشاريع يمكن تلمسها على صعيد التطوع ومشاريع المجتمع الأهلي المختلفة، لذلك يمكن القول أن ثقافة التطوع قد تكون حبل خلاص من مطبات كثيرة ومخاطر لا يمكن أن يتخيلها أحد، فهل تنتعش الجمعيات الأهلية في هذا الجانب؟

ومن الملاحظ أن المفهوم الشائع للعمل التطوعي انتشر على أنَّه مشاركة إنسانية اجتماعية ترتبط بمعاني الخير والبذل والعطاء والعمل الصالح، وتنطلق من دوافع إنسانية أو دينية أو اجتماعية أو أخلاقية، وقد حاولت التعاريف التي وُضِعَتْ للعمل التطوعي أن تعتمد في تحديدها على التوصيف الأساسي للعمل التطوعي بإعتباره ما يُقَدَّمُ من وقت أو جهد أو مال، ويقوم بصفةٍ أساسيةٍ على الرغبة والدافع، سواء أكان هذا الدافع شعورياً أو لا شعورياً، بحيث يقدِّمه فرد أو جماعة أو تنظيم بشكلٍ طوعي دون إلزام ودون توقع عائد مادي، وفي حال وُجِدَ العائد المادي فإنَّه لا يوازي بكمه ونوعه الجهد المقدم، بل يكون تقديمه بصفةٍ تكريميةٍ وتحفيزيةٍ فقط. وقد أجمعت التعاريف أنَّ هدف العمل التطوعي هو تقديم خدمة للمجتمع أو لفئة منه، والمشاركة في تحمُّل المسئوليات وتحقيق الخطط والطموحات التي يسعى إليها المجتمع ومؤسَّساته.

وقد وردت عدَّة تعاريف وضعها الباحثون في أوراق العمل والندوات والمؤتمرات الخاصة، والتي عقدت في إطار التعريف بالعمل التطوعي كمفهوم، والحثِّ على انتشاره وتوضيح آلياته ووسائل تطويره، إذ عرَّفه الباحثون بأنَّه عمل مبذول خارج نطاق سوق العمل، أي عمل يُبذل لأسباب إنسانية دون مقابل مادي أو نقدي واجب السداد يمكن أن يُطالب به قانوناً أو عرفاً. ويُعرف أيضًا بأنه نشاط اجتماعي يقوم به الأفراد أو الممثلون عن الهيئات والمؤسسات والتجمعات الأهلية ذات النفع العام دون عائدٍ مادي مباشر للقائمين عليه، وذلك بهدف التقليل من حجم المشكلات والإسهام في حلِّها سواء كان ذلك بالمال أو بالجهد، أو هو عملية إسهام المواطنين تطوعاً في أعمال التنمية، سواءٌ بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل أو غير ذلك، وهو إسهام الفرد أو الجماعة في إنجاز عمل خارج نطاق أعمالهم التي يتقاضون عنها أجراً وتعود بالخير والنفع على مجتمعهم وتشعرهم بالرضا، بنوع من الطواعية والتلقائية دون أن ينشدوا من وراء إنجازهم أي نوع من أنواع الربح أو المكافأة.(عرفه،٢٠٠٢)

ومن خلال التعريفات المقدمة لثقافة التطوع علي المستوي النظري المجرد يمكن تعريفه إجرائياً علي أنه عمل غير ربحي لايقدم نظير أجر معلوم، وهو عمل غير وظيفي يقوم به الأفراد من أجل مساعدة وتنمية مستوى معيشة الآخرين من جيرانهم أو المجتمعات البشرية بصفة مطلقة، فضلاً إلي كونه عمل يقوم به فرد أو منظمة رسمية أو غير رسمية بصورة منظمة دون مقابل، أياً كان العمل وفي أيِّ زمان ومكان سواءٌ كان بصفة مستمرة أو مؤقتة.

مفهوم العمل التطوعي أو الأهلي :

وردت عدَّة تعاريف رسمية للعمل التطوعي أو الأهلي في سياق قوانين أو تشريعات لدول أو لمنظمات عالمية أو دولية أو محلية، فقد جاء تعريف العمل التطوعي في مشروع قانون العمل التطوعي والإنساني لسنة ١٩٩٩ في السودان بأنه أي نشاط طوعي إنساني خيري غير حكومي أو شبه حكومي يقوم به كيان طوعي وطني أو كيان أجنبي مانح ومنفذ لبرامجه، ويكون النشاط ذا أغراض اجتماعية أو تنموية أو إغاثية أو رعائية أو خدمية أو علمية أو بحثية، يتمُّ تسجيله وفقاً لأحكام هذا القانون.(حسين، ٢٠٠١) كما عرفت الأمم المتحدة العمل التطوعي في تقرير حالة التطوع حول العالم لعام ٢٠١١ بأنَّه الرغبة في المساهمة من أجل الصالح العام، بدافع من رغبة ذاتية وبروح من التضامن ودون توقع مكافأة مادية، أما برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين فقد عرفه بأنَّه عمل غير ربحي، لا يُقَدَّم نظير أجر معلوم، وهو عملٌ غير وظيفي أو مهني، يقوم به الأفراد من أجل مساعدة وتنمية مستوى معيشة الآخرين. وهناك الكثير من الممارسات التي ينضوي تحتها العمل التطوعي من مشاركات تقليدية ذات منفعة متبادلة، إلى مساعدة الآخرين في أوقات الشدَّة وعند وقوع الكوارث الطبيعية والاجتماعية دون أن يُطلب ذلك، وإنَّما يمارس كردِّ فعلٍ طبيعي دون توقع نظير مادي لذلك العمل. كما يشتمل تعريف التطوع من منظور الأمم المتحدة على رؤيته من جانب محلي وآخر قومي أو عالمي، تماشياً مع اختلاف دوافع روح التطوع حسب عوامل عدة.(موسي، ١٩٩٨)

وانطلاقاً من الجذور اللغوية والاصطلاحية ومن خلال استعراض ومراجعة تعاريف متعددة المصادر للعمل التطوعي، وملاحظة النقاط المشتركة في تعريف المفهوم وتحديده، والتي تضمَّنت بشكلٍ رئيسي الإرادة

الطوعية والإمكانية وخدمة المجتمع، يمكننا تعريفه إجرائياً بأنَّه مبادرة إنسانية اجتماعية نابعة من إحساس بالمسئولية وإرادة حرة قصدية وموجهة، تترجم من خلال تقديم استجابة فردية أو جهد جماعي منظم يقع ضمن نطاق الإمكانية، ويقدَّم في شكل مساعدات مادية أو معنوية، عن طريق تقديم ومشاركة خبرات ومهارات ضمن فريق أو مؤسَّسة أو منظمة مستقلة المبادئ والأهداف، دون أي مقابل أو عائد مادي.

الاتجاهات النظرية المفسرة لإشكالية الدراسة :

لا خلاف علي أن العلاقات الاجتماعية السائدة داخل التنظيمات الأهلية تؤثر علي ثقافة العمل التطوعي والأهلي من عدة نواحٍ، فحينما تسود وترسخ العلاقات العائلية والقبلية ويكون الولاء لها، وبالتالي تقاس مكانه الفرد داخل هذا التنظيم بانتمائه العائلي والقبلي، وحينما يكون معيار الاختيار هو الانتماء العائلي والقبلي وليس الكفاءة، يكون ذلك سبباً في انتشار الفساد وانعدام حسن سير إدارة التنظيم أو المؤسسة. ولقد كان أحد الأسباب الرئيسية في تخلف فرنسا في النمو الاقتصادي خلف انجلترا في القرن التاسع عشر، هو سيادة المشروع العائلي القائم علي أفراد الأسرة، حيث أثرت العلاقات العائلية في عملية الاختيار للوظائف داخل المشروع، وبالتالي فإن البناء الاجتماعي القائم علي هذه العلاقات، يضعف روح التضامن الاجتماعي ويؤدي إلي المحسوبية والمحاباة، ويقوي نمط العلاقات المُشخصة ويؤثر في قدرة الأفراد علي اتخاذ القرارات.(غيث، ١٩٨٦) ويرجع نشوء هذه الظاهرة إلي ضعف الولاء تجاه المجتمع ككل وانحصار الولاء في القبيلة أو الأسرة، كما أن نظام القيم السائد وطبيعة العلاقات الاجتماعية، التي لا تمنع الفرد من استخدام مركزه الإداري لتحقيق كسب مادي، وهو ما دعي رواد نظرية اقتراب الأصول الاجتماعية الي التأكيد علي ضرورة تتبع علاقات السلطة والتفاعل علي مستوي مؤسسات المجتمع المدني والدولة، حيث تعتمد هذه النظرية علي تتبع خصائص الظاهرة الاجتماعية في التحليل، والتي غالباً ما تتسم بالتعقيد، لكونها تعكس علاقات التفاعل الأكثر تعقيداً والمساندة بين مختلف الشرائح الاجتماعية، ليس هذا فحسب بل مختلف المؤسسات الرسمية والتطوعية.

كما عبر "ويرث وآخرون" عن وجهة النظر هذه بالقول أن المشاركة التطوعية تعوض ضعف العلاقات العائلية في المجتمع المعاصر أو الحضري. ورغم الجدل الذي أثارته هذه الفكرة حول إثباتها وسياق الأدلة والبراهين الأمبيريقية عليها، وبالأخص حول قوة أو ضعف الروابط العائلية في المجتمعات التي يزدهر فيها العمل التطوعي؛ فإنه يمكن الاستشهاد بما ذهب إليه "كورنهاوزر" من أن مجرد وجود الجماعات الأولية في المجتمع المعاصر غير دال في حد ذاته. فالجماعات يمكنها أن تدوم وتستمر، بينما تضعف وظائفها خاصة إذا ضعف الدعم الذي تتلقاه هذه الروابط من البناء المؤسسي للمجتمع.(عبد الله، ٢٠٠٦) ولعل وظيفة العمل التطوعي تتضح بجلاء بعيدًا عن الجدال حول توقف ازدهاره على ضعف روابط الجماعات الأولية، عندما تنعدم نسبيًا هذه الروابط عند بعض الفئات، مثل كبار السن الذين يفتقدون للحياة وسط عائلة كبيرة، ففي هذه الحالة يصبح العمل التطوعي هو السبيل الوحيد نحو إعادة الاندماج في المجتمع والتكامل معه، فمن خلال مشاركة كبار السن في العمل التطوعي يساهمون مساهمة منتجة في المجتمع، وهو ما يطلق عليه الإعمار المنتج. وبذلك يساهم كبار السن في سد ثغرات لم ترغب الدولة ولا السوق في مواجهتها، ليس ذلك فحسب بل يساهمون في عمل بعض المنظمات التي تحتاج لمثل هذه الخبرات والمهارات والمعرفة.

وعلى مستوى آخر يلعب القطاع التطوعي دورًا هامًا في التكامل الاجتماعي من خلال ربط الأفراد والجماعات والمؤسسات والدول المتصارعة أو حتى المتنافسة مع بعضها البعض، فعلى المستوى المجتمعي المحلي تميل مؤسسات تطوعية عديدة إلى أن تضم بين أعضائها مجموعتين أو أكثر من الأفراد والممثلين لوجهات النظر والخلفيات الاجتماعية والثقافية والدينية وأيضًا السياسية المتنوعة أو حتى المتعارضة. ويؤدي هذا التعاون المشترك بين هذه المجموعات من الأفراد في المؤسسة التطوعية إلى التحكم في أي علاقة صراع محتملة بين الأفراد. وتؤدي المؤسسات التطوعية نفس الدور التكاملي على المستوى القومي، عندما تشترك جماعات ذات خلفيات مختلفة ومتنوعة اجتماعيًا وثقافيًا في مؤسسة تطوعية قومية، وكذلك الحال على المستوى الدولي.(Smith, 1988) أيضًا اكتسب العمل التطوعي والمنظمات التطوعية أهمية بالغة في ظل إعادة بناء الليبرالية والتفكير الليبرالي، حيث أتاحت هذه النظم المجال للتركيز على المسئولية والجماعة والمبادرات التطوعية والجماعية. وسعت هذه المحاولات لبناء رأسمالية يمكن وصفها بأنها رأسمالية خيرة، وتم التعبير عن ذلك في إطار التحولات لسياسة الطريق الثالث، فقد تطلبت بروز الظروف الاجتماعية والاقتصادية الجديدة، وجود جماعات في القطاع التطوعي تستطيع أن تكيف وسائل ومناهج جديدة إن أرادات أن تقدم استجابة مُرضية للتحديات الجديدة.

أما "ميرتون" فقد ميز تمييزًا قاطعًا بين الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة، بحيث تشير الأولى إلى النتائج الموضوعية التي تحدثها سمة اجتماعية أو ثقافة معينة، أو أي نتائج يتوقع الأفراد حدوثها. بينما تشير الوظائف الكامنة إلى النتائج غير المقصودة أو الآثار المترتبة على الانخراط في نمط معين من أنماط النشاط الاجتماعي، بشكل لا يعي به الأفراد المنخرطون في هذا النشاط. ولتوضيح هذه الفكرة يستعين بمثال عن رقصة المطر التي يقوم بها الهنود، حيث يؤمنون بأن هذا الاحتفال سوف يجلب لهم المطر اللازم لمحاصيلهم، وهذه تمثل الوظيفة الظاهرة، وهو السبب في تنظيمهم لهذا الاحتفال والمشاركة فيه، بينما يشير إلى أن رقصة المطر لها أيضًا تأثيرها في تعزيز تماسك المجتمع وهو ما يقصد به الوظيفة الكامنة.(جيدنز، ٢٠٠٢) وفي ظل النظام الليبرالي يكون الإنفاق الحكومي محدوداً علي برامج الرعاية الاجتماعية، ويقابله تفعيل وتدعيم دور القطاع الأهلي أو التطوعي، وتلعب الطبقة الوسطي دوراً مهماً في تطوير مؤسسات المجتمع المدني، بينما يتسم النمط الاشتراكي باتساع دور الحكومة من الإنفاق علي السياسات الاجتماعية والاقتصادية، ويتميز هذا النمط بتوفير قوانين ونظم للحماية الاجتماعية، ومن هنا يكون حجم مؤسسات المجتمع المدني محدوداً نظراً لتبني الحكومة مُختلف المطالب الاجتماعية والاقتصادية، وتبرز الطبقة العاملة التي تلعب دوراً مهماً في دعم مؤسسات المجتمع المدني من خلال تنظيمات المجتمع المدني المتعددة، أما نمط الدولة الشمولية الذي يتميز بالقوة، فمن خلاله يمكن دمج المجتمع المدني ومؤسساته المختلفة في المجتمع لخدمة المواطنين.(الخطيب، ١٩٩٩)

ومع تزايد الاهتمام بالمنظمات الأهلية وتعاظم الدور المتوقع لها، برزت أهمية مفهوم بناء القدرات المؤسسية، فقد أصبح هذا المفهوم موضوعاً لكثير من أنشطة الهيئات الدولية التي تهدف إلي دفع المنظمات الأهلية نحو التنمية وخاصة في الدول النامية، حيث تبين أن ضعف أو قوة المنظمة يعود إلي حد كبير إلي مدي اكتمال عناصرها المؤسسية، بالمعني الشامل لهذا المفهوم الذي ينسحب علي قوة وصلابة وحيوية هيكل المنظمة، كما يتضمن العمل علي تفعيل دور هذا البناء وتحقيق الشروط الجوهرية للمنظمات الأهلية، أي القدرة علي الحفاظ علي

استقلاليتها وذاتيتها أثناء عملها في إطار العديد من العلاقات والتفاعلات. وقد وضع "Samuel Huntington" أربع معايير يمكن استخدامها للحكم علي مدي التطور الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما، حيث اعتبر درجة المؤسسية أحد معايير تقدم أو تخلف قدرة المؤسسة علي التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، فحدد القدرة علي التكيف في مقابل الجمود كمعيار من هذه المعايير، وقصد بذلك قدرة المؤسسة علي التكيف مع التطورات في البيئة، فكلما كانت المؤسسة قادرة علي التكيف كانت أكثر فاعلية، نظراً لكون الجمود يؤدي إلي تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها، ثم حدد استقلال المؤسسة في مقابل التبعية كمعيار دال علي مدي خضوع المؤسسة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد بحيث يسهل السيطرة عليها، وتوجيه نشاطها وفق رؤية المُسيطر عليها من عدمه، ثم أضاف لتلك المعايير مدي التعقد في البناء المؤسسي في مقابل الضعف التنظيمي لها، وقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعني تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود تدرج في المستويات داخلها وانتشارها الجغرافي علي أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع من ناحية أخري. وهذا يعني أنه كلما ازداد عدد الوحدات الفرعية وتنوعها، ازدادت قدرة المؤسسة علي ضمان ولاءات أعضائها والحفاظ عليها، إضافة إلي ذلك فإن المؤسسة التي تتنوع وتتعدد في أهدافها تكون أكثر قدرة علي التكيف مع نفسها، حين تفتقد لأحد أهدافها علي العكس من المؤسسة ذات الأهداف المحدودة. وأخيراً حدد معيار التجانس في مقابل الانقسام، وقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر علي ممارستها لأنشطتها، فكلما كان مرد الانقسامات بين القيادات داخل المؤسسة لأسباب عقائدية تتعلق بنشاط المؤسسة وكانت طريقة حل الصراعات سلمية، كان هذا دليلاً علي تطور المؤسسة والعكس صحيح.(Huntington, 1965)

أما نظرية رأس المال الاجتماعي فيؤكد أنصارها في تحليلهم لرأس المال الاجتماعي علي ربطه بالتحليل الطبقي، حيث فُهم رأس المال الاجتماعي والثقافي لديهم علي أنه رصيد اجتماعي من العلاقات والرموز، التي تتقابل وتتفاعل مع الرصيد الذي يمكله الأفراد من رأسمال مادي، فرأس المال الاجتماعي والثقافي هو رصيد قابل للتداول والتراكم والاستخدام، وأن الفرد عندما ينشئ شبكات اجتماعية أو ينضم إلي عضوية أحزاب سياسية أو يستخدم ما لديه من رموز المكانة في ممارسات اجتماعية، فإنه إنما يُكون لنفسه رصيداً اجتماعياً وثقافياً يعضد من مصالحه ومن رصيده من القوة والهيبة.(زايد، ٢٠٠٦) ثم انطلق "كولمان" في تحليله لرأس المال الاجتماعي من فكرة أن الإنسان الفاعل هو الذي يسعي إلي توسيع مصلحته الذاتية إلي أقصي حد يخلق بالتزامه تجاه الآخر رابطاً بينهما، كما أن وجود هذه الالتزامات الفائقة يشكل مورداً يستطيع الإنسان أن يعتمد عليه في أوقات الحاجة، فمن المعقول أن يخلق الفرد رأس مال اجتماعي يمكنه من أن يعتمد عليه في المستقبل، كما أن تكرار عملية خلق الإلتزامات بين الفاعلين عبر الزمن كفيلة بخلق الثقة في الفضاء الاجتماعي العام. ثم اتجه الباحثين بعد ذلك نحو توسيع مفهوم رأس المال الاجتماعي بحيث يستخدم في تحليل مستويات مختلفة من الحياة الاجتماعية، بل إن نظرية رأس المال الاجتماعي تحولت فيما بعد إلي نظرية للبناء الاجتماعي والفعل الاجتماعي، فرأس المال طبقاً لها هو رصيد لصيق بحركة الفاعل سواء أكان فرداً أو جماعة أو حتي تنظيماً اجتماعياً، وبذلك يمكن القول أن تحليل رأس المال الاجتماعي يصبح ممكناً علي مستوي الفعل الفردي وعلي مستوي الفعل الجماعي وبين الفئات الاجتماعية المختلفة، وبناءً عليه تتحول أرصدة رأس المال الاجتماعي إلي أرصدة تستخدم لتحقيق أهداف الفعل في

مسار عملية التفاعل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات والمنظمات والمجتمعات، علي إعتبار أن رأس المال الاجتماعي ما هو إلا علاقات وشبكات يقيمها الأفراد لتحقيق أهداف معينة مثل النقابات والأحزاب وجمعيات النفع العام، وغير ذلك من العلاقات والشبكات التي تؤسس الحياة المدنية.(عبد الغني، ٢٠٠٩)

وبناءً علي التحليل السابق يمكن القول أن كثيراً من الباحثين ينظرون إلي رأس المال الاجتماعي علي أنه جزء لا يتجزأ من رأس المال البشري، وتتأسس وجهة النظر هذه علي اعتبار أن ما يملكه الفرد من رصيد شخصي أو اجتماعي يشكل في النهاية رصيداً إنسانياً كلياً، وعلي الرغم من أنه إذا كان تراث بحوث رأس المال البشري تركز علي التعليم والتدريب والأنشطة التي تؤهل الفرد لأن يكون علي درجة عالية من الكفاءة، فإن التركيز علي الجوانب الاجتماعية الخاصة بالقيم والعلاقات الاجتماعية لايقل أهمية عن الجوانب الشخصية، بل ربما تكون أكثر أهمية لأنها تؤثر تأثيراً مباشراً علي اختيارات الفرد، ومن هنا ظهر الميل إلي توسيع مفهوم رأس المال الاجتماعي، لا ليشير إلي الشبكات الاجتماعية ومجموعة القيم كالثقة والتسامح والاعتراف بالآخر فحسب، بل إلي البيئة الاجتماعية والإنسانية الأوسع التي ترتبط بالواقعية التي تعيش بها الأفراد.(الحسيني، ١٩٧٩)

الدراسات السابقة :

لقد مثلت قضية العلاقات القرابية والعائلية أهمية علمية لدى المهتمين بقضايا المجتمع المدني، وتعددت وتنوعت الدراسات التي تبحث عن الدور الذي تلعبه العلاقات القرابية والانتماء العائلي للأفراد في الانضمام إلى التنظيمات الأهلية بكل أطيافها وخاصة الجمعيات الأهلية، الأمر الذي جعل العمل المدني حكرًا على أصحاب المكانات، وهو ما يتنافى مع المقولات النظرية التي يطرحها الفكر الاجتماعي حول قضية المساواة التي كانت دافعًا لقيام المجتمع المدني في الفكر الاجتماعي والسياسي في أوروبا. وفي هذا الإطار نعرض لبعض الدراسات ذات الصلة والوثيقة بقضية البحث، وبالإضافة إلي دراسات أخري تناولت ثقافة العمل التطوعي وضمت بين أهدافها العلاقات القرابية، فمن خلال دراسته سعي "موسى شتيوي" إلي التعرف علي طبيعة العمل التطوعي في الإطار الثقافي العربي، والتعرف على خصائص العمل التطوعي في الوطن العربي، والتعرف على الأسباب التي تحول دون تطوع الناس والمشاركة في الأعمال التطوعية. وتوصلت الدراسة إلى أن ظهور العمل التطوعي في الوطن العربي وإعطائه الطابع الخاص الذي تميز به في تلك الفترة هو نتيجة التفاعل بين الموروث الثقافي الاجتماعي والديني، كما بينت النتائج تعدد الشخصيات ذات النفوذ السياسي والعشائري التي تتولى رئاسة وإدارة الهيئات والمنظمات الأهلية، مما يؤدي إلى عدم تجديد وتطوير القيادات التطوعية المشرفة على المنظمات والجمعيات واستبدالها بقيادات جديدة لتتلاءم مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.(شتيوي، ٢٠٠٠)

وحول قيمة العمل الأهلي جاءت دراسة "خالد عبد الله" قيم العمل الأهلي في مصر، ساعيه نحو التعرف على التطور التاريخي للعمل التطوعي في مصر، والتعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمتطوعين، بالإضافة إلى التعرف على آليات التطوع ودوافع التطوع، كما سعت الدراسة نحو التعرف على طبيعة المشاركة التطوعية للفئات الاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلي أن غالبية المتطوعين يشتركون في الخلفية الاجتماعية والاقتصادية التي تتسم بسمات الفئات الوسطى مع تمثيل ضعيف للفئات الدنيا والعليا، وأن غلبة الطابع العشوائي والعلاقات الشخصية في تعرف المتطوعين على التطوع للأعمال الخيرية، كما كشفت الدراسة ارتفاع نسبة مشاركة

كبار السن بين المتطوعين، وكان الدافع وراء تطوعهم تنمية المجتمع ومساعدة المحتاجين بالإضافة إلى قوة الوازع الديني لديهم.(عبد الله، ٢٠٠٦) بينما سعي "هادي السعيد" من خلال دراسته غياب الفكر المؤسسي أهم أسباب تعثر العمل الأهلي، نحو التعرف عن سبب تعثر جهود العمل الأهلي العربي، بل والفشل في كثير من الأحيان في تحقيق الأهداف التنموية والخيرية في المجتمعات العربية. وانتهت الدراسة إلى عدم قدرة المنظمات الأهلية على الانتشار على مستوى القواعد وجذب الفئات المستهدفة إلى صفوفها، وغياب الديموقراطية داخل هذه التنظيمات حيث تظل القيادات نفسها مسيطرة لفترات طويلة على المنظمة، وامتداد العلاقات القبلية والعشائرية السائدة في بعض الأقطار العربية إلى ساحة العمل الأهلي، مما يبعد المنظمات عن الأسس العلمية السليمة وعدم وضوح الاختصاصات وظهور بعض مظاهر الفساد الإداري.(السعيد، ٢٠٠٧)

وسعي " فايق سعيد" من خلال دراسته عن عزوف الشباب عن العمل التطوعي في الجهات الخيرية، نحو التعرف علي العلاقة ما بين انخراط الشباب في العمل التطوعي، وتوصل إلي أن عزوف الشباب والمرأة عن العمل التطوعي والخيري يرجع إلي عدم نشر ثقافة العمل التطوعي وإعلامهم بضرورة المشاركة.(سعيد، ٢٠٠٧) وفي دراستها عن مدى إدراك طالبات الدِّراسات العليا بجامعة أم القرى لمجالات العمل التطوعي للمرأة، سعت "سمر المالكي" نحو معرفة اتجاهات عينة الدّراسة ومدى ممارستهم للعمل التطوعي، والوقوف على أهم الدوافع والمعوقات في طريق عملية التطوع. وتوصلت إلي ضرورة تفعيل دور المرأة في ممارسة الأنشطة التطوعية المختلفة، مع توفير التأهيل لهذه الممارسة والتركيز على الاهتمام بدعم المشروعات الإنتاجية المنزلية. كما أكدت الدراسة علي ضرورة تنظيم الدورات التدريبية للمتطوِّعات أو الراغبات في التطوع لدى الجهات القائمة حالياً، وفي عمادات خدمة المجتمع في الجامعات قبل تكليفهنَّ في الخدمات التطوعية.(المالكي، ٢٠١١) وفي سياق متصل سعي "إبراهيم الرفاعي" من خلال دراسته عن تطوع المرأة المسلمة إلي تأصيل الضوابط الشرعية التي تنظم مسار العمل التطوعي للمرأة، والوقوف علي مشروعية ممارسة المرأة المسلمة للنشاط التطوعي، وتوصلت الدراسة إلي مشروعية ممارسة المرأة للأعمال التطوعية التي تناسبها، كما توصلت إلي أنه يمكن للمرأة المسلمة ممارسة الكثير من الأعمال التطوعية من خلال بيتها ودون مخالفة لضوابط الشرع عبر ما إصطلح عليه حديثاً بالتطوع الأليكتروني، نظراً لوجوب استئذان من تلزم طاعته للقيام بالعمل التطوعي.(الرفاعي، ٢٠١٢)

كما سعت "هناء برقاوي" من خلال دراستها عن الشباب الجامعي والمشاركة في الأعمال التطوعية، نحو تحديد مفهوم العمل التطوعي من وجهة نظر العينة، وتحديد الأسباب التي تدفعهم للمشاركة، والوصول لنتائج عملية تفيد في زيادة مساهمة الشباب الجامعي في العمل التطوعي. وأوصت الدراسة بنشر ثقافة العمل التطوعي في المجتمع من خلال المناهج والإعلام والجامعة، وأوصت بتفعيل دور الشباب وزيادة مشاركتهم وتشجيعهم على تقديم أعمال تطوعية تفيد المجتمع.(برقاوي، ٢٠١٣) بينما ذهبت "مريم لوتاه" في دراستها العلاقة بين ثقافة التطوع وتعزيز قيم المشاركة لدي الشباب، نحو التعرف علي العديد من الإشكاليات التي تعترض ثقافة التطوع وتعزيز قيم المشاركة، بالإضافة إلي معرفة مدي أصالة قيم وثقافة التطوع لدي الشباب في دولة الإمارات، وانتهت الدراسة إلي وجود مجموعة من التحديات التي تعترض عمل مؤسسات المجتمع

المدني، لعل أهمها المشكلات المرتبطة بطبيعة تكوين المجتمعات العربية ذات التنوع العرقي والمذهبي والطائفي، مما يتطلب جهداً من مؤسسات المجتمع المدني لتجاوز تلك الانقسامات التي تؤثر علي طبيعة العمل بالمنظمات، ومن ثم عزوف الشباب عن المشاركة في العمل التطوعي.(لوتاه، ٢٠١٤) في حين سعت "ياسمين أبو فخر" **من خلال** دراستها عن ثقافة العمل التطوعي في سوريا، نحو التعرف علي آليات نشر ثقافة العمل التطوعي، وحصر الدوافع التي توجه الناس باتجاه العمل التطوعي، وفهم المعوقات التي تقف بين أفراد المجتمع وبين انخراطهم في الأعمال التطوعية. وتوصلت الدراسة إلي أن ثقافة العمل التطوعي في المجتمع رغم تواجدها، إلا أنها لم تلقي القبول الكاف من المواطنين إما لعدم علمهم بها، أو لعدم جدواها في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها المجتمع السوري، كما أكدت الدراسة علي أن إشكالية العلاقة بين واقع القطاع الأهلي والتطوعي في سوريا قبل الأزمة وبين دوافع الحراك المجتمعي وجذوره، ساعد على تقليص اللجوء للحلول العنفية وساهم في فتح قنوات للحوار المجتمعي، وإعادة تماسك النسيج الاجتماعي بعد ما تعرَّض له هذا النسيج من دمار وتعصُّبات.(أبو فخر، ٢٠١٥)

وفي دراستها عن الأبعاد التربوية لعمل المرأة في المجال التطوعي، سعت "فيفي توفيق" إلي إلقاء الضوء علي مفهوم العمل التطوعي وأهميته وفلسفته ومجالات عمل المرأة فيه، وتوضيح الأبعاد التربوية لعمل المرأة المصرية في المجال التطوعي وتوضيح المعوقات الثقافية تجاه ذلك. وتوصلت النتائج إلي أن الجمعيات الأهلية بمحافظة سوهاج تقدم العديد من الخدمات للمجتمع، رغم وجود الكثير من المعوقات التي تقف أمام المرأة في مجال العمل التطوعي، منها ما هو شخصي ومنها ما هو إداري واجتماعي واقتصادي، وكلها تعتبر عوامل ساهمت بدرجات مختلفة في إعاقة عملية التطوع أمامها.(توفيق، ٢٠١٨) بينما سعت "وفاء الشمري" من خلال دراستها منظمات المجتمع المدني، نحو تحديد أدوار المجتمع المدني وتباين مظاهر الاختراق الأجنبي للمنظمات وأشكاله، وتوصلت الدراسة إلي تعدد المشكلات التي تعاني منها منظمات المجتمع المدني، منها ما يتعلق ببنائها الداخلي وسيطرة أفراد معينين علي إدارتها، بالإضافة إلي غلبة المصالح الشخصية والولاءات الأيديولوجية، وإنعدام الديموقراطية في تسيير أمورها.(الشمري، ٢٠١٩)

وأخيراً وليس آخراً سعت دراسة "محمد الطيار" عن اتجاهات الشباب في منظمات المجتمع المدني نحو العمل التطوعي، إلي معرفة اتجاهات الشباب العاملين في منظمات المجتمع المدني نحو العمل التطوعي في ضوء بعض المتغيرات. وتوصل الباحث إلي أن غياب التنشئة الأسرية التي تنمي سلوك التطوع وخاصة المرتبط بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تمثل أهم الصعوبات والمعوقات في تطوع الشباب، كما بينت الدراسة أن أهم أسباب العزوف عن العمل التطوعي تتمثل في عدم وجود التحفيز والتشجيع وكثرة التعقيدات البيروقراطية، وإنتشار ثقافة العيب.(الطيار، ٢٠٢٠)

الاجراءات المنهجية للدراسة:

نوع الدراسة:

بالنظر إلى إشكالية الدراسة وما أثارته من قضايا وتساؤلات، فإن الدراسة تقع ضمن الدراسات الوصفية، حيث لا تقف هذه الدراسة عند مجرد جمع البيانات بل تتجه إلى تصنيف هذه البيانات وتحليلها وتفسيرها

لاستخلاص دلالاتها وتحديدها بالصورة التي هي عليها كميًا وكيفيًا بهدف الوصول إلى نتائج نهائية يمكن تعميمها.(شفيق، ٢٠٠٣)

منهج الدراسة وأدواتها:

من أجل تحقيق الأهداف فقد تم استخدام المناهج البحثية المناسبة للبحث، حيث يتحدد منهج أي دراسة من واقع موضوع البحث، ونظرًا لما سعى إليه البحث من أهداف وتساؤلات فإنه اعتمد علي منهج دراسة الحالة كمنهج أساسي تم تطبيقه علي عدد من الجمعيات الأهلية، فضلاً عن منهج المسح الاجتماعي بالعينة الذي تم استخدامه لغرض دراسة عينة من العاملين والمتطوعين في الجمعيات الأهلية فى مجتمع البحث. أما الأداة المستخدمة في الدراسة الراهنة هي صحيفة الاستبيان بالمقابلة الشخصية، كما أن هذه الأداة تساهم في جمع البيانات بصورة كمية.

مجتمع الدراسة :

هناك مجموعة من المبررات والأسباب التي تم علي ضوئها تحديد مجتمع البحث والدراسة، فقد اعتمد الباحث علي البيانات المتوفرة بمركز معلومات محافظة المنوفية عن حجم التطوع في المجالات المجتمعية، والبيانات الإحصائية الصادرة عن إدارة الجمعيات والمؤسسات الأهلية بمديرية التضامن الاجتماعي بالمنوفية، بإعتبارها الجهة المنوط بها الإشراف علي الجمعيات والمؤسسات الأهلية، فضلاً عن التقارير الصادرة عن الاتحاد الإقليمي للجمعيات والمؤسسات الأهلية والخاصة بمحافظة المنوفية عن العام ٢٠١٧ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية والخاصة بالمحافظة. وبناءً عليه وقع الإختيار علي عينة من الجمعيات والمؤسسات الأساسية هي : جمعية رعاية طلاب العلم الخيرية بقرية شنشور – جمعية نهضة وتنمية شنشور – جمعية تنمية المجتمع المحلي بقرية براشيم – جمعية الصفا الخيرية بشنشور.

مجالات الدراسة :

١- المجال المكاني : ويشار به إلى الحيز الجغرافي الذي أجرى فيه البحث وهو محافظة المنوفية علي عدد من الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية.

٢- المجال الزمني : وهو الفترة الزمنية التي استغرقها البحث من شهر يوليو ٢٠٢١ وحتي شهر أغسطس ٢٠٢١.

٣- المجال البشري : ويشتمل على كافة العاملين والمتطوعين بالجمعيات الأهلية، لذلك تم حصر مجتمع الدراسة في الأعضاء والعاملين والمتطوعين فى الجمعيات الأهلية.

نتائج الدراسة وتوصياتها :

النتائج :

١ – أكدت النتائج أنه لا يمكن خلق مجتمع مدني قوي في ظل سيادة النمط العائلي والقرابي واستمراره لفترات طويلة داخل تنظيمات المجتمع المدني، وهو ما تلاحظ في بعض الجمعيات بصورة كبيرة "جمعية رعاية طلبة العلم – جمعية تنمية المجتمع ببراشيم" وتسبب ذلك في عزوف المواطنين عن التطوع أو عضوية الجمعيات الأهلية.

٢ – بينت النتائج أن درجة إسهام العديد من الأعضاء المنتمين لعلاقات قرابية في أنشطة الجمعيات، لا ترقي إلي المستوي المطلوب لتحسين وضع الجمعيات من الناحية التنافسية، بل كانت تلك العلاقات سبباً مباشراً في انتشار النزاعات والصدامات داخل الجمعية، حيث لعبت فيها العائلات والعصبيات دوراً في تغليب طرف علي الآخر دون

مراعاة لمعيار الكفاءة في العمل، مما يعني أن أزمة إدارة الصراعات على مستوى الجمعيات الأهلية على درجة عالية من الأهمية، وأوضحت الدراسة المتعمقة عن الجمعيات استمرار وضع الأزمة وتجذرها، كما أن الأمر الذي يزيد من اشتعالها الغياب شبه الكامل لعملية تدوير السلطة، وإدارة المنظمات بأسلوب فردي، بل إن التشاور محدود للغاية على مستوى مجلس الإدارة، وغير قائم على مستوى الجمعية العمومية.

٣ – كشفت النتائج أن سيادة العلاقات القرابية والعائلية بصورة ملحوظة داخل الجمعيات الأهلية، أدي إلي فقدان المجتمع المدني وتنظيماته لقيمته ومكانته بين المواطنين، وهو ما تسبب في جعل تلك التنظيمات عبارة عن هياكل وأبنية قائمة لا نشاط لها علي أرض الواقع "جمعية تنمية المجتمع المحلي ببراشيم – جمعية الصفا الخيرية بشنشور".

٤ – أظهرت النتائج أن وضع المجتمع المدني وتنظيماته إذا استمر الحال علي ما هو عليه من علاقات ومحسوبيات منتشره بداخله، فإن مصيره الحتمي الجمود والتراجع والتخلف ومن ثم التدخل من قبل الجهات الإشرافية والرقابية في حل تلك التنظيمات، وهو ما يعني أن تدخل الجهة الإدارية في شئون الجمعيات كان بيد الجمعيات نفسها، بسبب اتباعها سياسات هي أقرب إلي انتشار ظاهرة الشخصنة والتوريث داخل تلك التنظيمات.

٥ – بينت النتائج أن العلاقات القرابية والانتماءات العائلية كان لها اليد العليا في تشكيل ملامح المجتمع المدني وخاصة في الجمعيات التي تربط بين أعضائها صلات قرابية أو مصاهرة "جمعية رعاية طلبة العلم الخيرية بشنشور – جمعية نهضة وتنمية شنشور".

٦ – كشفت نتائج الدراسة أن انتشار العلاقات القرابية والانتماءات العائلية داخل تنظيمات المجتمع المدني، أثر علي نشر ثقافة التطوع للعمل الأهلي والخيري بين جموع المواطنين، كما ولد لدي البعض الآخر إحساساً بعدم الرغبة في تواجده داخل تلك التنظيمات "جمعية رعاية طلبة العلم الخيرية بشنشور".

٧ – أكدت النتائج أن الوجاهة الاجتماعية وتوقير الأشخاص لمراكزهم ومكانتهم الاجتماعية ونفوذهم داخل المجتمع، والتسلط في عملية اتخاذ القرار القائم علي العصبيات كانت من ضمن الأسباب الأكثر شيوعاً بين غالبية الجمعيات الأهلية محل البحث والدراسة، فكان لمركز ومكانة رئيس مجلس الإدارة في الجمعيات الأربعة حسب مهنتهم الأساسية " أستاذ مساعد بجامعة الأزهر– عضو هيئة تدريس بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر – طبيب بيطري – طبيب بشري" دوراً مباشراً في عدم دوران السلطة داخل هذه الجمعيات، ومن ثم عدم تجديد الدماء رغم وجود كفاءات في هذه الجمعيات من الأعضاء والمتطوعين، وهو ما ساعد عليه الإطار القانوني المنظم لعمل تلك الجمعيات، من تحايل علي القانون بإسقاط عضوية بعض الأعضاء علي الورق ومن ثم إعادة انتخابهم مرة أخري، وتوليهم نفس المناصب داخل تلك التنظيمات وهو ما يؤسس لإنتشار ظاهرة التوريث داخل هذه الجمعيات.

٨ – أوضحت النتائج أن المكانة الاجتماعية للأشخاص وانتماءاتهم العائلية تلعب دوراً كبيراً في تدبير الموارد المالية للجمعيات الأهلية، وجمع التبرعات لثقة المواطنين في هؤلاء الأشخاص، علي الرغم من تعثر بعض الجمعيات في أنشطتها لقلة الدعم المادي والتبرعات من قبل المواطنين في ظل وجود نفس القيادات "جمعية تنمية المجتمع المحلي ببراشيم – جمعية الصفا الخيرية بشنشور".

٩ – أكدت النتائج علي أن التعليم لعب دوراً مهماً في تطوع الأفراد للعمل بتنظيمات المجتمع المدني المختلفة، فغالبية أعضاء الجمعيات محل البحث والدراسة من الحاصلين علي قسط عال من التعليم، مكنهم من فهم طبيعة العمل الأهلي والخيري، لكنهم في الوقت نفسه لا يحبذون دخول عناصر أو أفراد جدد من خارج تلك التربيطات لسيادة نوع من ثقافة الأنا فيما بينهم.

التوصيات :

١ – تفعيل مواد القانون المنظم للعمل الأهلي علي كافة التنظيمات الأهلية دون استثناء لضمان عملية دوران السلطة داخل تنظيمات المجتمع المدني، والحد من ظاهرة التوريث داخل تكوينات المجتمع المدني.

٢ – يجب أن يكون معيار الكفاءة هو الأساس في اختيار الأعضاء داخل تنظيمات المجتمع المدني، وليس القرابة أو العلاقات العائلية أو الشللية والمحسوبية لضمان الشفافية والمصداقية في عمل تلك التنظيمات.

٣ – من الضروري أن تكون عناصر الثقافة المدنية هي الأساس الذي تنهض من خلاله الجمعيات الأهلية في نشر ثقافة التطوع بين المواطنين.

٤ – أن يكون الدافع وراء انتماء تلك الأشخاص للجمعيات الأهلية، هو تقديم الخدمات وأوجه الرعاية للمواطنين دون النظر لما يعود عليهم من خدمات.

٥ – ضرورة أن تكون أساليب وطرق حل الصراعات والنزاعات بين الأعضاء، بالطرق السلمية تطبيقاً للمبادئ والعناصر التي تقوم عليها الثقافة المدنية.

٦ – ضرورة أن يتوافر لدي المنظمات الدافع الذاتي لإحداث التطوير التنظيمي وتحقيقه، فإن لم يؤمن أعضائها بحتمية التغيير فلن يتوافر لديهم الإلتزام بنتائجه، وبالتالي لن ينجح برنامج التطوير التنظيمي في تحقيق أهدافه.

المراجع العربية:

إبراهيم، سعد الدين (١٩٩٨) العمل الأهلي في مصر، كراسات استراتيجية، العدد ٦٢، السنة الثامنة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ص٣٦

أبو فخر، ياسمين (٢٠١٥) ثقافة العمل التطوعي في سوريا، مجلة دلتا نون، مركز دراسات الفكر والشأن العام، العدد الثالث – ربيع ٢٠١٥ – الأربعاء ٢٠ / أيار / مايو ، دمشق – لندن. متاح من خلال الرابط التالي : http://delta-n.org

الباز، شهيدة (١٩٨٩) العمل الأهلي العربي الواقع والطموح، في مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة، ص٤٥

الباز، شهيدة (٢٠٠٢) المرأة وصناعة القرار، الندوة الإقليمية حول النوع الاجتماعي والتنمية، علاقة شراكة وتشبيك – تونس ٢٠-٢٢ أكتوبر ، ص١

الجابري، محمد عابد (٢٠٠٥) في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص١٩٣- ١٩٤

الحسيني وآخرون، السيد (١٩٧٩) دراسات في التنمية الاجتماعية، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب العاشر، ص ١٦٥

الحيدري، إبراهيم (٢٠١٠) النظام الأبوي وتأثيره علي العائلة والمجتمع والسلطة، مجلة إيلاف، لندن، عدد الأربعاء ٢٧ أكتوبر، مقال متاح عبر الرابط التالي: http://www.elaph.com

الخطيب وآخرون، عبد الله (١٩٩٩) الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ص ص ٢٦ – ٢٧

الرفاعي، إبراهيم مصطفي (٢٠١٢) تطوع المرأة المسلمة : رؤية تأصيلية، مجلة مداد، مج ٢، ع ٤، محرم ١٤٣٣هـ ، عمان، الأردن.

السعيد، هادي (٢٠٠٧) غياب الفكر المؤسسي أهم أسباب تعثر العمل الأهلي، مركز دراسات الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة. متاح من خلال الرابط التالي: .http://www.khieronline.Com.08/06/2008

الشمري، وفاء كاظم (٢٠١٩) منظمات المجتمع المدني : منظور جغرافي سياسي، مجلة البحوث الجغرافية، ع ٢٩، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العراق.

الضرمان، فايق سعيد علي (٢٠٠٧) عزوف الشباب عن العمل التطوعي في الجهات الخيرية بمنطقة الباحة من وجهة نظر القائمين عليها، بحث منشور علي شبكة الانترنت.

الطيار، محمد عوض عبد الرب (٢٠٢٠) اتجاهات الشباب العاملين في منظمات المجتمع المدني بمحافظة عدن نحو العمل التطوعي، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، مج ٤، ع ٣، مارس ٢٠٢٠، المركز القومي للبحوث، غزة.

العامري، سلوى حسني (٢٠٠١) تدريب المنظمات الأهلية العربية في مطلع ألفية جديدة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ص١٨

المالكي، سمر بنت محمد بن غرم الله (٢٠١١) مدى إدراك طالبات الدِّراسات العليا بجامعة أم القرى لمجالات العمل التطوعي للمرأة في المجتمع السعودي، جامعة أم القري، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، بحث منشور علي شبكة الانترنت

برقاوي، هناء محمد (٢٠١٣) الشباب الجامعي والمشاركة في الأعمال التطوعية : دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعي في قسم علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة دمشق، بحث منشور علي شبكة الانترنت.

بن نفيسة، سارة (١٩٩٥) علاقة الدولة المصرية بالجمعيات الأهلية من خلال التشريعات المختلفة من القرن التاسع عشر حتى اليوم، في أماني قنديل، سارة بن نفيسة، الجمعيات الأهلية في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ص٧٥

توفيق، فيفي أحمد (٢٠١٨) الأبعاد التربوية لعمل المرأة في المجال التطوعي : دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج، المجلة التربوية، ع ٥٢، أبريل، كلية التربية، جامعة سوهاج.

ثابت، أحمد (٢٠٠٠) المجتمع المدني : الصلاحية المنهاجية وضرورة التطوير، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ص٣٣

جيدنز، أنتونى (٢٠٠٢) نظرية علم الاجتماع، في مصطفى خلف " مترجم " قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص٣٩٤

حسين، إبراهيم (٢٠٠١) العمل التطوعي في منظور عالمي، ورقة عمل مقدمه في المؤتمر الثاني للتطوع: المشاريع التنموية فى المؤسسات الأهلية الأولويات والتحديات، الشارقة ، ٢٣-٢٤ يناير.

زايد وآخرون، أحمد (٢٠٠٦) رأس المال الاجتماعي لدي الشرائح المهنية من الطبقة الوسطي، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص ص ٥ – ٧

زايد، أحمد (٢٠٠٢) إشكاليات تأسيس المجتمع المدني وخصوصية الحداثة العربية، في ناهد صالح "محررة"، بحوث في الأنثروبولوجيا العربية، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص٥٢٥

الزقم، سامي (٢٠١٣) صحوة شعب وإرادة أمة : رؤيتي لعقد اجتماعي جديد، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ٢١٣

سعيد، محمد السيد (٢٠٠٤) ثقافة العلاقة بين المدني والسياسي في المنظمات غير الحكومية، في نبيل عبد الفتاح "محرر"، المنظمات الأهلية العربية والمحكومية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ، ص٢١٠

شتيوي وآخرون، موسى (٢٠٠٠) التطوع والمتطوعون في العالم العربي، دراسات حالة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة.

شفيق، محمد (٢٠٠٣) البحث الاجتماعي : الأسس والخطوات المنهجية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، ص ص ١٠٨-١٠٩

شكر، عبد الغفار (٢٠٠٥) الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص١٤١

عبد الرشيد، محمود (٢٠٠٠) الجمعيات الأهلية كنموذج للمشاركة الشعبية، في رجاء محمد عبد الودود، "محرره"، سوسيولوجيا العمل مع المجتمعات، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص١١٢

عبد الغني، هلال، محمد، رضوي، التسويق الاجتماعي وإدارة رأس المال الاجتماعي، مركز تطوير الإدارة والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ٥٧ – ٥٨

عبد الله، خالد عبد الفتاح (٢٠٠٦) قيم العمل الأهلي في مصر، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص ص٧١-٧٢.

عبد الله، خالد عبد الفتاح (٢٠٠٦) قيم العمل الأهلي في مصر، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

عرفه، محمد (٢٠٠٢) تقرير حول المؤتمر الدولي بعنوان : العمل التطوعي والأمن في الوطن العربي، مجلة التعاون، العدد ٥٣.

غانم، إبراهيم البيومي (٢٠٠١) البحث عن ثقافة التطوع في مجتمعاتنا، موقع شبكة التطوع الكويتية، ٩ / ١٠ / ٢٠٠١

غيث، محمد عاطف (١٩٨٦) محمد علي محمد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، ص ص ١٤٠ – ١٤١

قنديل، أماني (١٩٩٨) العمل الأهلي والتغير الاجتماعي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،القاهرة، ص١٠٤

لوتاه، مريم سلطان (٢٠١٤) العلاقة بين ثقافة التطوع وتعزيز قيم المشاركة لدي الشباب في دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة شئون اجتماعية، مج ٣١، ع ١٢٤، شتاء ٢٠١٤، جمعية الاجتماعيين بالشارقة، الامارات العربية المتحدة.

ليلة، علي (٢٠٠٧) المجتمع المدني العربي : قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص ص١١-١٢

موسى، عبد الحكيم (١٩٩٨) دراسة استطلاعية لاتجاهات بعض أفراد المجتمع نحو مفهوم العمل التطوعي ومجالاته من وجهة نظرهم، أبحاث وأوراق عمل المؤتمر العلمي الأول للخدمات التطوعية بالمملكة العربية السعودية، المنعقد بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

وهدان، نادرة (١٩٩٦) المنظمات غير الحكومية والتنمية في مصر، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ص١

ياسين، بوعلي (١٩٩٩) المثقفون العرب من سلطة الدولة إلى المجتمع المدني، عالم الفكر، مج٢٧، ع٣، ص٤٦

المراجع الأجنبية:

David Horton Smith(1988) the Impact of the Nonprofit Voluntary Sector on Society, in: Tracy Daniel Connors, the Nonprofit Organization Handbook, 2nd ed, mc Graw-Hill Book Compan. p.204

Samuel. P. Huntington(1965) Political Development and Political Decay, World politics, Vol 17, No 3, April, pp 394 – 401

مواقع الانترنت:

http://www.elaph.com

http://delta-n.org

http://www.khieronline.Com.08/06/2008.

Abstract

Although it is assumed that civil society organizations are basically linked to social formations that are based on modern achievement foundations such as education, profession, income and class, the social reality in many countries of the Arab world is reflected in the structure of civil society organizations, especially NGOs, there are NGOs that have emerged They are linked to family and kinship affiliations and have become an expression of these affiliations. Instead of these associations contributing to providing objective alternatives to affiliation in a way that reduces the divisions represented by family affiliations, these associations have become tools to perpetuate these affiliations.

This situation has led to the weak structure of associations and their limited success in attracting broad popular participation, not to mention the absence of democratic work mechanisms within these associations, not only that, but in general associations are linked to a limited group of people, which leads to weak renewal of blood and depriving associations of new competencies , may be able to provide services and ideas for volunteer work, and then the lack of confidence from the public in the credibility of these associations and the consequent absence of a culture of volunteering, accountability and transparency for the activities of associations

The study sought to identify the extent to which family affiliations and kinship relations play in the absence of a culture of volunteering for civil work, and to clarify the extent of the spread of kinship relations and their impact on the culture of volunteering for civil work. The results of the study revealed that the spread of kinship relations and family affiliations within civil society organizations affected the dissemination of the culture of volunteering for civil and charitable work among the masses of citizens. The current study included three main and sub-concepts: kinship or family relations - volunteer culture - civil work.